

The effectiveness of artificial intelligence on International human rights

فاعلية الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان الدولية

م. د. نجم عبد عذاب

Asst. Doctor: NAJM ABED ADHAB

جامعة ذي قار- كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

التخصص: القانون الدولي العام

Specialization: Public International Law

Email: najm.adhab@utq.edu.iq

07807322718

الملخص:

إنّ حقوق الإنسان وسيادة القانون أنظمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً في قدرة الدول الشرعية على حماية حقوق الانسان بشكل فعال من خلال الترابط بين المؤسسات الديمقراطية، ويُعدّ الذكاء الاصطناعي واحداً من أهم مفرزات الحضارة الإنسانية، الذي بات يستخدم اليوم في كافة مجالات الحياة، بصورة تهدد الحقوق الأساسية للإنسان والحريات الرئيسية التي لا بد أن يتمتع بها، لذلك فلقد خصصنا هذا البحث لبيان ماهية كلاً من حقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي وتأثير الأخير على حقوق الإنسان وحرياته وأنهينا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج المقترضة كون الذكاء الاصطناعي أداة للخير، ويمكن أن يكون له آثار سلبية على حماية حقوق الانسان وبيان الحاجة الماسة، لإطار قانوني يعتمد على المبادئ الأساسية في العهد الدولي لحقوق الإنسان وجملة من التوصيات أهمها تطوير الذكاء الاصطناعي، ودمج المنظومة الاخلاقية والانسانية والدينية من أجل حماية الافراد، والاعتماد على إعلان دولي يتضمن بروتوكولات ملزمة لتنظيم استخدامة للمحافظة على حقوق الانسان التي اقترتها المعاهدات، والاتفاقيات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، حقوق الإنسان، الفاعلية

Abstract

Human rights and the rule of law are systems closely linked to the ability of legitimate states to protect human rights effectively through the interconnectedness of democratic institutions. Artificial intelligence is one of the most important products of human civilization, which is now used in all areas of life in a way that threatens the basic human rights and the main freedoms that must be enjoyed. Therefore, we have devoted this research to explaining the nature of both human rights and artificial intelligence and the impact of the latter on human rights and freedoms. We concluded the research with a conclusion that included the most important results related to the fact that artificial intelligence is a tool for good, and it can have negative effects on the protection of human rights and a statement of the urgent need for a legal framework based on the basic principles of the International Covenant on Human Rights and a set of recommendations, the most important of which is the development of artificial intelligence, the integration of the ethical, humanitarian and religious system in order to protect individuals, and reliance on an international declaration that includes binding protocols to regulate its use to preserve human rights approved by international treaties and agreements.

Keywords: artificial intelligence, human rights, effectiveness

المقدمة :

لا يخفى على أحد منا اليوم التطور التقني والتكنولوجي الذي تشهده الدول المتقدمة وغيرها وإن كان هذا التطور ما يزال محدود المجال في الدول العربية، بصورة أصبحت التكنولوجيا اليوم تلقي بظلالها على مختلف مجالات الحياة التي نعيشها، وأصبح إلى جانب الذكاء البشري منافساً قوياً ورئيسياً يسعى ب (الذكاء الاصطناعي). لعل تدخل الذكاء الاصطناعي في جميع مناحي المعيشة اليوم أثر بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ووصل التأثير الكبير له لحقوق الإنسان، فالذكاء الاصطناعي اليوم بات ينطوي في جزء كبير منه على الاستغناء عن الإنسان لتحل محله الآلة، إضافة إلى الاحتمال الكبير الذي بات معلوماً في تدخل الذكاء الاصطناعي بعمل المؤسسات والحكومات في مختلف المجالات.

إن الذكاء الاصطناعي وإن كان يُعد وسيلة من الوسائل التي يجب أن تشكل عوناً للإنسان في أعماله وأبحاثه ورسم الخطط المستقبلية له؛ بسبب تأثيره على مختلف المجالات المتصلة بالصحة والتعليم والعمل وغيرها، فإنه يشكل من ناحية أخرى أداة من الأدوات التي تسبب مزيداً من الضرر للأفراد، وبذلك يُعد وسيلة من الوسائل التي تهدد حقوق الإنسان على نحو كبير، فمثلاً: من الممكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي الحق الإنساني في المساواة.

لقد تنبه المجتمع الدولي إلى ضرورة أن يطوع استخدام الذكاء الاصطناعي في التأكيد على حقوق الإنسان والحرص عليها وصيانتها؛ لذلك تم إقرار الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، التي تهدف بصورة أساسية إلى ضمان أن تكون كافة الأنشطة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي متوافقة تماماً مع حقوق الإنسان والديمقراطية مع كونها مواتية للتقدم التكنولوجي والابتكار.

أولاً: إشكالية البحث:

إن العمل على إحترام حقوق الإنسان وحياته يشكّل الشاغل والهاجس الأكثر أهمية للكثير من الحكومات والهيئات المحلية والدولية، ونصت على ضرورة ذلك عشرات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ولا يخفى على أحد التأثير الحاصل لتقنيات الذكاء الاصطناعي على مختلف مجالات الحياة ومن بينها بطبيعة الحال حقوق الإنسان وحياته، ولذلك فإن الإشكالية الأساسية للبحث تتمثل في التساؤل الآتي: ماهو تأثير الذكاء الاصطناعي على ضمان حقوق الأفراد، وحياتهم التي نادت بها المعاهدات والاتفاقيات الدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل جملة من الأسئلة الفرعية ومنها:

١. ما هو الذكاء الاصطناعي ، وما هي حقوق الإنسان؟
٢. كيف يمكن للذكاء الاصطناعي، أن يؤثر على حقوق الإنسان؟
٣. كيف يمكن معالجة وإدخال الحقوق الإنسانية في تنظيم الذكاء الاصطناعي؟

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن هناك تأثير مؤكد لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحقوق والحريات البشرية بصورة أو بأخرى، بغض النظر عن نوع هذا التأثير؛ لذلك ينبغي على الحكومات والهيئات المحلية والدولية أن تقوم بالموازنة بين متطلبات الحاجة لتقنيات الذكاء الاصطناعي وضرورات حماية حقوق الإنسان وتطويع هذه التقنيات في خدمة حقوق الإنسان والمحافظة عليها.

ثالثاً: أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

١. العمل على إيجاد صيغة معينة للمقارنة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والحفاظ على حقوق الإنسان وحياته.

٢. دراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان.

٣. الاطلاع على أهم الاتفاقيات التي تنظم عمل الذكاء الاصطناعي في خدمة الحقوق الإنسانية.

رابعاً: منهج البحث:

سنتبع في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي، عبر بيان ماهية الذكاء الاصطناعي، والمراد بحقوق الإنسان، وتحليل مدى التأثير المتبادل بين كليهما وصولاً إلى الهدف الأسى المرجو في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الإنسان وحياته.

خامساً: خطة البحث:

قسمنا الدراسة على مبحثين. المبحث الاول تناول الاطار النظري للدراسة، وقُسم على مطلبين سنتناول في المطلب الاول: ماهية الذكاء الصناعي، والمطلب الثاني: ماهية حقوق الانسان. في المبحث الثاني: سنبين أثر الذكاء على حقوق الانسان عبر المطلب الأول تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان، والمطلب الثاني: الاطار التشريعي اللازم لتنظيم عمل الذكاء الصناعي ثم خاتمه البحث، وما توصل اليه الباحث من نتائج ومقترحات.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

عند دراسة أي موضوع قانوني لا بد وأن نبدأ ببيان الإطار النظري ومفاهيمي للمصطلحات الأساسية للموضوع محل البحث؛ لكون دراستنا تتعلق بفعالية الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، فإننا سنتناول بداية الحديث عن الذكاء الاصطناعي ومن ثم سنبين المقصود بحقوق الإنسان وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: ماهية حقوق الإنسان.

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

عرف الذكاء الاصطناعي في اللغة: فالذكاء هو سرعة الادراك، ووحدة الفهم، وقيل: هو سرعة الفطنة، فالذكاء من قولك قلب ذكي، وصبي ذكي اذا كان سريع الفطنة. وعُرف الاصطناعي لغة: هو مفردا عرف بأنه اسم منسوب الى اصطناع، وهو ما كان مصنوعا غير طبيعي، وهي الطريقة المنظمة الخاصة التي تتبع في عمل ذهني او يدوي^١. وقد أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم واحداً من المفاهيم الحياتية الهامة والتي تتطور يومياً تطوراً مستمراً، نتيجة للتطور التقني والتكنولوجي الكبيرين، وهو ما جعله الركن الأساسي للرقمنة وجانباً له أهميته في حياة

١. فاطمه احمد عبد اللطيف و د انوار زهير نوري ، الذكاء الصناعي والسنة النبوية العلاقة وضوابط التوظيف ، مجله كليه

الامام الاعظم العدد ٤٩، لسنة ٢٠٢٤، ص ٣٤٣، ٣٤٢.

الإنسان، وله من الضرورة أنه لا يمكن الاستغناء عنه بأية حال من الأحوال لما له من دور هام في المجتمعات على اختلاف أنواعها، ولكونه مساعداً للإنسان في القيام بالأعمال التي يعجز الأخير عن القيام بها^١.

ويعتبر الذكاء الاصطناعي واحداً من الأنظمة العلمية التي نشأت رسمياً في العام ١٩٥٦ في كلية دارتموث في هانوفر بالولايات المتحدة الأمريكية عبر أربعة باحثين، وقد ظهر هذا المصطلح عند الفيلسوف الفرنسي بول فاليري في بداية القرن التاسع عشر بقوله: "كل إنسان هو في طور التحول ليصبح آلة، لا بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان"، وبدأ يتطور إلى درجة أصبح معروفاً اليوم على نطاق كبير في العالم. ويعد المصطلح محل البحث نوعاً من أنواع الحوسبة الذكية؛ لأنه يعتمد على البرامج الحاسوبية التي تفكر وتتشعر وتتصرف مثل الإنسان تماماً، وهو يشير إلى الأجهزة التي تحاكي ذكاء البشر لأداء المهمات على اختلاف أنواعها، وفقاً للمعلومات التي سبق أن أدخلت عليه، ويكون ذلك من خلال تحليل هذه البيانات والقدرة على التفكير ولكن ليس كبديل على الإنسان؛ إذ أنه يسعى لتعزيز الإمكانيات والمساهمات البشرية بصورة كبيرة^٢. عُرِف الذكاء الاصطناعي بأنه: "الاسم الذي يتم إطلاقه على ما يقوم الإنسان باصطناعه في الآلة أو الحاسوب، أي أنه جعل الآلات تعمل أشياء بحاجة إلى ذكاء"^٣.

وعُرِف كذلك: "هو الاسم الذي يطلق على مجموعة من الأساليب والطرق ذات النظام المستحدث في برمجة الأنظمة الحاسوبية، والتي يتم استخدامها من أجل تطوير أنظمة تحاكي بعض عناصر ذكاء البشر، والتي يتم السماح من خلالها بالقيام باستنتاج الحقائق والقوانين التي يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسب"^٤.

وعرفه بعض آخر: "دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحها"^٥. وعُرِف أيضاً بأنه: "قدره الإله أو الجهاز أو البرنامج على أداء بعض الأنشطة والمهام التي تتطلب ذكاء فائق، مثل الاستدلال الفعلي، والإصلاح والتحرك الذاتي في أداء المهام الموكلة لها ويعني بصفه عامه الذكاء الذي يصدر عن

٢. القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة، صابر الهدام، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، ٢٠٢٢، ص ٥.

٣. الذكاء الاصطناعي وأثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، د. محمد أحمد سلامة مشعل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٧، أيلول ٢٠٢١، ص ٤٤٨.

٤. الدماغ لا يفكر، ميغال بن الصايغ، مقال منشور برسالة اليونيسكو للذكاء الاصطناعي وعود وتهديدات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، حزيران- أيلول ٢٠١٨، ٢٤. ٢٠١٨ - <https://courier.unesco.org/ar/articles/aldmagh-la>

٥. أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ياسين سعد غالب، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١١٤.

٦. الحماية القانونية للمصنفات الناشئة على برامج الذكاء الاصطناعي، عائشة يحيى شقفة، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، حزيران ٢٠٢١، ص ١٠.

٧. صحافة الذكاء الاصطناعي " الثورة الصناعية الرابعة وإعادة هيكلة الإعلام"، د. محمد عبد الظاهر، دار بدائل للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣٠.

الانسان بالأصل ثم يمنحه للإله او الحاسوب لذلك فالذكاء هو العلم الذي يعرف من خلال هدفه وهو جعل الآلات تعمل أشياء تحتاج الى ذكاء كالإنسان^١.

وهو كذلك: "الفرع من علوم الحاسوب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تماثل في عملها أسلوب الذكاء البشري لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام كبديل عن الإنسان، وهذه الوظائف بطبيعة الحال من النوع الذي يتطلب ملكة التفكير والتفهم والتكلم والحركة بسهولة وبأسلوب منطقي ومنظم"^٢. ويلاحظ من التعريفات السابقة أنه لا يوجد اجماع قانوني أو فقهي على تعريف الذكاء الاصطناعي، ولكن يوجد حد أدنى من الاتفاق على أن الذكاء الاصطناعي يتمثل بأجهزة الكمبيوتر التي تقوم بتأدية مهام بشرية بطرق مقبولة وبشكل أفضل.

ويمكننا أن نعرف الذكاء الاصطناعي بأنه:

(نظام آلي يعتمد على الحاسوب يتم من خلاله محاكاة الذكاء الإنساني الخاص بالإنسان وقد يكون موازياً له في بعض الأحيان، ويجد مجاله في الأمور الرقمية أو الافتراضية بحيث يقوم بأداء وظائف عديدة خصوصاً في المجالات التقنية التي تستعصي على البشر وذلك لتطبيقات السرعة والدقة والوضوح).

ويقسم الذكاء الاصطناعي على قسمين:

الأول: الذكاء الاصطناعي الضيق: وهو قيام الذكاء الاصطناعي بمهام مبرمجة، والأمثلة على هذا النوع كثيرة منها المساعدة الصوتية في الأجهزة المحمولة والسيارات ذاتية القيادة^٣.

الثاني: وهو الذكاء الاصطناعي العام: وهو أن يقترب الذكاء الاصطناعي من الذكاء البشري أو يتجاوزه في بعض الأحيان في مجالات محددة، وهو يعني أن يؤدي إلى التفرد أو التطور التكنولوجي الذي يغير الإنسانية وهو ما زال بعيداً، الى يومنا هذا.

وللذكاء الاصطناعي أهميته من جوانب عديدة وهي:

١. نقل الخبرات البشرية الموجودة للآلات الذكية، وبالتالي المحافظة على هذه الخبرات البشرية.
٢. تسهيل وتيسير الأمور لعدد من فئات المجتمع ممن هم بحاجة لتقنيات الذكاء الاصطناعي كدوي الاحتياجات الخاصة.
٣. استخدام اللغة الإنسانية في الآلات بدلاً من لغات البرمجة المحاسبية الآلية.
٤. المساهمة في اتخاذ القرارات التي تتميز بالاستقلالية والموضوعية والدقة والنزاهة وبالتالي لا يشوب قراراتها ما يشوب القرارات البشرية كالخطأ والتحيز والعنصرية والتأثير الخارجي أو الداخلي.

٨. التنظيم القانوني للذكاء الصناعي (دراسة مقارنة)، سلام عبد الله كريم، اطروحة دكتوراه. جامعه كربلاء، كلية القانون، ٢٠٢٢، ص ١٧.

٩. صحافة الذكاء الاصطناعي " الثورة الصناعية الرابعة وإعادة هيكلة الإعلام"، د. محمد عبد الظاهر، ص ٩٩.

١٠. الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، د. محمد أحمد سلامة مشعل، ص ٤٥٠.

٥. العمل على تحليل البيانات والمعلومات وإعادة فهمها بشكل سريع من حيث سرعة نموها إذ من المتوقع وصول حجم البيانات العالمية إلى مستويات عليا وهناك حاجة ملحة لتدخله للوصول لنتائج استراتيجية أو وللعمل على اتخاذ القرارات بشكل فوري^١.

ويفتقر الذكاء الاصطناعي عن الذكاء البشري في أن الأول يعتمد على تمثيل نماذج تتعلق بالمحاسبية لمجال من مجالات العلوم أو الحياة ومن ثم تحديد العناصر والعلاقات الأساسية بين العناصر المختلفة المرتبطة به لاستحداث ردود الفعل التي تتناسب مع مواقف من الممكن أن تحدث، أما الذكاء البشري فله القدرة على ابتكار القالب فالإنسان قادر على ابتكار هذا القالب وكذلك ففي أنواع مختلفة من الاستنتاجات التي يمكن أن يتم انتقاؤها من النموذج فالإنسان قادر على استخدام كافة العمليات التي ترتبط بالذهن كالابتكار، في حين أن العمليات المحاسبية تقتصر على استنتاجات محدودة طبقاً لسلاسل وقوانين متعارفة تبرمج في البرامج نفسها. ويتميز الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الخصائص وأهمها:

١. إن للذكاء الاصطناعي القدرة على التفكير والاستنتاج، ومن ثم فإنه يستطيع الوصول لتحقيق نتائج واستنتاجات سريعة وفعالة.
٢. العمل على الاستفادة من التجارب السابقة وبذلك يصبح لديه القدرة على التعلم والفهم.
٣. القدرة على اكتشاف المعرفة ومعرفة كيفية توظيفها والاستفادة منها في ضوء الإمكانيات المتاحة.
٤. العمل على الاستفادة من الخبرات السابقة وتوظيفها بمواقف جديدة مشابهة بصورة أدق وأسرع.
٥. استطاعة الابتكار والعمل على تطوير الأمور والإبداع فيها وإدراك كافة الأمور وتبسيطها وفهمها وتقديم المعلومات الهامة لاتخاذ القرارات الصحيحة بصورة فورية.
٦. إمكانية إعطاء الذكاء الصناعي شخصيه قانونيه باعتباره مؤهلاً مستقلاً في قرارات اختياره الذكي، والتي تكون بدرجة عالية من التكنولوجيا وبالتالي يستحق الشخصية القانونية^٢.

المطلب الثاني: ماهية حقوق الإنسان:

إن الإنسان بصورة عامة لا يمكنه العيش بمعزل عن حقوق لا بد أن يتمتع بها لكي يمارس حياته الإنسانية في كرامة وعدل ومساواة وهذه الحقوق هي حقوق أصيلة في نفوس البشر جميعهم بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة أو المعتقدات التي يؤمنون بها، فجميع البشر على امتداد المعمورة يتمتعون بذات الحقوق على قدم المساواة دونما تمييز فيما بينهم.

١١. دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، عمار ياسر محمد زهير البابلي، أكاديمية شرطة دبي، المجلد ٢٩، العدد ١، كانون الثاني ٢٠٢١، ص ١٤١.

١٢. الشخصية القانونية لمستحدثات الذكاء الصناعي، وسام ادريس الحلابسة ود. باسل محمود النوابسة، مجله كلية الامام الاعظم، العدد ٥٠، لسنة ٢٠٢٤، ص ٤٥٥.

وغني عن البيان أن الاهتمام بحقوق الإنسان أضحي يشكل اليوم واحداً من المزايا الأساسية المميزة للنظام الدولي القائم في عصرنا والذي توطدت دعائمه منذ الحرب العالمية الثانية، فالنص على حقوق الإنسان لم يعد سمة غالبية في القوانين الداخلية، فلقد أضحي المجتمع الدولي طرفاً أصيلاً فيما يتعلق بهذه المسألة، وأصبح يقف على قدم المساواة تجاه جميع الدول التي تنتهك فيها حقوق الأفراد خاصة في الحالات التي تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وحياته^١.

إن المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان ظهرت في منتصف القرن الماضي وذلك على أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك عندما اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨، وهو الإعلان الذي عُدد بميثاق الدستور الذي ينص على الحقوق والحريات الأساسية، وعلى الرغم من غياب الطابع الملزم قانوناً لهذا الإعلان إلا أنه شكّل الأساس الذي اعتمدت عليه فيما بعد كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية إلى يومنا هذا^٢.

وينخرط العالم العربي أيضاً بنشاط مع الذكاء الاصطناعي، مدرّكاً إمكاناته في دفع التنوع الاقتصادي ومعالجة التحديات الإقليمية. بينما لا يزال ميثاق عربي موحد للذكاء الاصطناعي في مراحله الأولى، أطلقت العديد من الدول العربية استراتيجيات وطنية طموحة للذكاء الاصطناعي، بهدف أن تصبح رائدة في ابتكار وتبني الذكاء الاصطناعي. استثمرت دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بكثافة في أبحاث وتطوير الذكاء الاصطناعي واكتساب المواهب، ودمجت الذكاء الاصطناعي في رؤاها الوطنية^٣، وغالباً ما ينصب التركيز على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي للمدن الذكية والرعاية الصحية والتعليم وقطاعات الطاقة، تُرى فعالية الذكاء الاصطناعي في هذه المواثيق في التزامها ببناء بني تحتية رقمية قوية وتعزيز بيئة ابتكار، مع معالجة الآثار الأخلاقية والاجتماعية في سياق ثقافي إسلامي^٤.

أما على صعيد الاتحاد الأوروبي فقد أنشأ مجلس أوروبا في العام ١٩٥٠ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٥٣ وتضمنت هذه الاتفاقية الحقوق المدنية والسياسية التي تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية باحترامها قانوناً، إضافة إلى تعزيز الحفاظ على كرامة كل إنسان بصورة لا يمكن أن يمس بها أي شيء، وطالبت الاتفاقية بضرورة حماية الأفراد العاديين من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٣. حقوق الإنسان، مفاهيم، أحمد الرشدي: حقوق الإنسان، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ٢٤، السنة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٦.

١٤. الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، د. سمر عادل شحاتة محمد، مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، حقوق طنطا، ٢٠٢٣، ص ٢٩٦.

١٥. وزارة الذكاء الاصطناعي الإماراتية، استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي. حكومة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧، ص ٥.

١٦. جامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٢٢، ص ٨.

أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالصحة وشروط العمل والمساواة بين الجنسين وغيرها فلقد تضمنها الميثاق الأوروبي لعام ١٩٦١ إضافة إلى عدد من البروتوكولات الملحقه بهذه الاتفاقيات كبروتوكول ١٩٨٨ الذي تضمن ضرورة تعزيز تكافؤ الفرص وحماية كبار السن والفقراء.

ولقد نصت جميع الاتفاقيات السابقة والعديد الآخر الذي لم نذكره على حقوق الإنسان وعلى ضرورة أن تصرف الدول في إطار عام يحكمه أن تتقيد في تصرفاتها باحترام حقوق الإنسان وذلك من خلال القيام بتصرفات معينة أو الامتناع عن تصرفات معينة طالما أنها تهدد حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وتشكل الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان واحدة من أهم المدونات التي وضعتها الأمم المتحدة بالتشارك مع المجتمع الدولي؛ ذلك أنها تضمنت النص على مجموعة واسعة من الحقوق والحريات الأساسية التي لا بد لأي إنسان من أن يتمتع بها مع وضع الآليات اللازمة لحماية وتعزيز هذه الحقوق من الإجراءات القسرية التي قد تقوم بها الدول^١.

وعلى صعيد الأمم المتحدة فقد تبنت العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك في العام ١٩٦٦ وتضمن هذين العهدين الحق في الحماية من التعذيب والحق في الخصوصية والحق في عدم التمييز ، وأما العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتشمل ضرورة أن يمارس الإنسان عمله في ظروف عادلة والحق في الصحة والحق في مستوى معيشي يضمن كرامة الأفراد والحق في الضمان الاجتماعي والتعليم وغيرها الكثير من الحقوق.

وفي العام ٢٠٠٩ صدر ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة لشبونة، والذي نص على مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية لمواطني الاتحاد الأوروبي، ونص على كافة الحقوق المتعلقة بالكرامة الإنسانية والمساواة وتحقيق التنمية الاقتصادية والمشاركة المجتمعية وغيرها. ومن الحقوق الأساسية التي نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية والتي قد يتدخل بها الذكاء الاصطناعي نذكر:

أولاً: الحق في حرمة الحياة الخاصة: إن حرمة الحياة الخاصة من أهم الحقوق التي لا بد أن يتمتع بها الإنسان ولقد تضمنت إعلانات حقوق الإنسان النص على هذا الحق واهتمت به خصوصاً بعد التطور التقني والتكنولوجي الذي شهده العالم باستمرار.

١٧. الحماية الدولية لحق الإنسان في الحياة الخاصة، دراسة مقارنة، خالد محمد علي الفرس الكميم ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢١.

ويعرف هذا الحق بأنه: "حق الإنسان في أن يكون بعيداً عن اطلاق الغير وتجسسهم وبذلك فلا يجوز نشر أي معلومة تخص أي فرد قبل الحصول على إذن منه ولا بد من حماية الحياة الخاصة للأفراد من أن تلوكها الألسن بالشر"^١.

وبرزت أوروبا كجهة رائدة في إنشاء إطار تنظيمي شامل للذكاء الاصطناعي، مدفوعة بالتزامها بتطوير الذكاء الاصطناعي المرتكز على الإنسان. يعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير قانون الذكاء الاصطناعي، وهو اقتراح تشريعي تاريخي يهدف إلى تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي بناءً على مستويات المخاطر الخاصة بها، وفرض متطلبات أكثر صرامة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر^٢.

يؤكد هذا النهج على الحقوق الأساسية والسلامة والشفافية والمساءلة. يؤثر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) أيضاً بشكل كبير على تطوير الذكاء الاصطناعي، لا سيما فيما يتعلق بخصوصية البيانات واتخاذ القرارات الخوارزمية^٣، و تكمن فعالية هذه المواثيق في موقفها الاستباقي، وتعزيز الثقة في تقنيات الذكاء الاصطناعي مع حماية القيم المجتمعية.

اما الذكاء الاصطناعي في المواثيق الأفريقية، فقد تدرك الدول الأفريقية بشكل متزايد الإمكانيات التحويلية للذكاء الاصطناعي بينما تتصدى أيضاً للتحديات الفريدة التي يفرضها تبنيه في سياقات اجتماعية واقتصادية متنوعة. بينما لم يتم بعد إنشاء ميثاق أفريقي شامل للذكاء الاصطناعي، تظهر العديد من المبادرات والأطر، تعترف استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحويل الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠) بأهمية التقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة^٤، وتعمل الهيئات الإقليمية والدول الفردية على تطوير استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي تركز على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي للنمو الاقتصادي، وتقديم الخدمات العامة ومعالجة التحديات المجتمعية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

ثانياً: الحق في الحصول على محاكمة عادلة:

وهو ما يعني حق كل متهم في أن تجري مقاضاته بالتهمة الموجهة إليه من خلال محكمة نزيهة ومستقلة ومشكلة تشكياً صحيحاً وذلك من خلال إجراءات علنية يتم من خلالها إتاحة الفرصة له بالدفاع عن نفسه ودحض التهم وتمكينه كذلك من الطعن بالأحكام المجحفة الصادرة بحقه^٥.

١٨. الحماية الجنائية لحق الإنسان في حرمة حياته الخاصة، عوض معي الدين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣.

١٩. المفوضية الأوروبية. اقتراح لائحة تحدد قواعد منسقة بشأن الذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي). المفوضية الأوروبية. (٢٠٢١، ص. ٧) <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory-framework-ai> تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٧/٢٩

٢٠. Voigt, P., & Von dem Bussche, A. (2017). The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide. Springer. (p. 25)

٢١. الاتحاد الأفريقي، استراتيجية التحويل الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠). مفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠٢٠، (ص. ١٥)

٢٢. حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، د. حاتم بكار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٤٩.

المبحث الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

تناولنا في المبحث الأول من هذه الدراسة للإطار النظري للمصطلحات الخاصة بالبحث وهي الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، ولكي يكتمل لهذا البحث عناصره وأركانه لا بد أن نبين تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق الإنسانية من خلال تقسيم هذا المبحث على المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي اللازم لتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

من الممكن لنا بيان التأثير الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان من خلال الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الاجتماعي الأوروبي، بما تحتويه من الضمانات القانونية وغيرها التي تهدف لحماية الحريات والعدالة والمساواة وحرية التعبير وغيرها.

ولا بد لنا من الفحص الشامل والدقيق للمخاطر التي ينطوي عليها نظام الذكاء الاصطناعي ومن ثم تحديد الحقوق والحريات الإنسانية التي تكون محل للتهديد والتي قد تحتاج إلى توضيح ومن ثم تكيف مع التحديات الجديدة للذكاء الاصطناعي^١.

ومن المعروف ان حقوق الإنسان هي حقوق عالمية نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية ومن ثم فإنه من واجب احترامها من قبل الحكومات ويتعين المحافظة عليها في ظل التطورات الحاصلة في المجال التقني^٢.

ولقد أتى الذكاء الاصطناعي بصور وأشكال جديدة من الاضطهاد وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التأثير على حقوق الأفراد وحرياتهم، ولقد أعلن عن ذلك المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة حيث بين أن ما تم الوصول إليه في مجال الذكاء الاصطناعي يمثل خطورة بالغة على صعيد حقوق الإنسان وأن كافة حقوق الإنسان في خطر كبير^٣.

وما من شك بأن مجالات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم باتت تزداد بصورة كبيرة فأصحاب الإدارات باتوا يستخدمون هذه التقنيات لتتبع سلوك الأفراد وإحباط جهود الموظفين في الانضمام إلى نقابات تدافع عنهم، وباتت الحكومات تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل تحديد الأشخاص المستفيدين من الخدمات

٢٣. حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي، معطيات ورؤى وحلول، هايدي عيسى حسن علي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، مجلة الشريعة والقانون، المجلد ٣٥، العدد ٨٥، ٢٠٢١، ص ٢٧٤.

٢٤. إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، عبد الوهاب المسيري، محور العلوم الطبيعية، سلسلة المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٨، ص ١٦.

٢٥. الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، د. سمر عادل شحاتة محمد، ص ٤٠٥.

الاجتماعية والرعاية الصحية وهذه الخدمات جميعها إذا لم يتم ضبط اختيارها فإن الدعم قد يوجه إلى من لا يستحق ويحرم منه من يستحق وهو ما يجعل الحياة الإنسانية قاسية.

وكذلك فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي تلعب دوراً هاماً في صعيد ممارسة حريات التعبير والتجمع وتكوين الأحزاب فقد بدأ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل معرفة ميول الأشخاص وتحليل البيانات الخاصة بهم مما أثر على حرية التعبير بصورة أو بأخرى، إضافة لاستخدامها في عمليات إنتاج المقاطع الواقعية ولكنها مفبركة وحسابات مستخدمين مزيفة وغيرها مما يؤثر على تكوين آراء مستنيرة تستند إلى الوقائع والحقائق.

وأما على صعيد الحق في الخصوصية فقد بات الكثير سواء من الأشخاص أو الهيئات أو الحكومات يستخدمون تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على معالجة البيانات الشخصية وهو ما يمكن أن يؤدي لإساءة استعمال هذه التقنيات ومن ثم الاطلاع على المعلومات أو البيانات الخاصة بالمستخدمين ومن ثم استخدامها ضدهم بما يؤدي لانتهاك أعظم حق من حقوق الإنسان ألا وهو الحق في الخصوصية.

وأخيراً فإن من الحقوق التي قد يساء فيها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي هو الحق في المحاكمة العادلة، فقد يتم تطبيق هذه التكنولوجيا في سياقات عالية التأثير كالعادلة الجنائية وهو ما يمكن أن يؤدي إلى محاكمة غير عادلة، وكذلك فإن القرارات القضائية التي يدعمها الذكاء الاصطناعي من الممكن أن تؤثر أيضاً على تطوير القانون وتمتعه بالاستقلالية في صنع القرار.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي اللازم لتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي

إن الذكاء الاصطناعي اليوم بدأ يتدخل في المجالات جميعها ومن بينها كما أسلفنا حقوق الإنسان، فلقد فرض الذكاء الاصطناعي نفسه اليوم على هذا المجال من خلال طرحه لمخاطر كبيرة على المجتمع البشري، فالتاريخ يغص اليوم بالابتكارات التي تم ابتكارها لخدمة الإنسان خصوصاً والبشرية عموماً، ومن ثمَّ أسيء استخدامها كاستخدام التقنيات الحديثة للتعديل الحيوي أو البيولوجي المعدة أصلاً لدواع طبية علاجية وبدلاً من ذلك يتم استخدامها لزيادة فعالية العناصر المسببة للأضرار، لاستخدامها لاحقاً بالأسلحة البيولوجية، ويساعد الذكاء الاصطناعي لكي يكون أداة شر اليوم في يد بعض ضعاف النفوس الانتشار التقني الكبير إضافة إلى لطابع الديمقراطية على إنشاء هذه التقنيات وقدرة هذه التقنيات على التطور المتسارع بصورة تتجاوز كل منطق^١.

٢٦. حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، غفران محمد إبراهيم هلال وآخرون، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٩، العدد ٤، الأردن، ٢٠٢٢، ص ١٣٠.

ولا يخفى على أحد التأثير السلبي لهذه التقنيات على المجتمع البشري بصورة لن يكون هناك حاجة للجهد البشري في القرون القادمة، ذلك أن البشر ونتيجة للاعتماد على هذه التقنيات سيكونون أكثر كسلا وسيحل الذكاء الاصطناعي محل الإنسان في كافة النواحي والمجالات، ومن بينها استبدال العمالة الإنسانية بالآلات^١.

كذلك فإن الذكاء الاصطناعي نفسه، وفي حال التوصل فعلاً إلى أي تطوير النوع الفائق منه، سيولد مشاكل جديدة تتمثل بخلق مشاكل تتعلق بتدريب الذكاء ذاته، وتأهيله للقيام بتشغيل مهمة ما وهي إدراك هذا الذكاء لإمكانياته في تجاوز تحكم البشر به ويتم ذلك عند قيام الخوارزميات التي تعمل في الأصل وفقاً لمسار ما الأوامر التي صممت من أجلها وتقوم بالتصرف بشكل تلقائي مما قد يتسبب بكوارث كبيرة..

وقد يتم استخدام هذه التقنيات بصورة أكثر بشاعة وهي حالة استغلال هذه التقنيات بقصد انتهاك مصالح الأفراد والهيئات المختلفة والدول وتسبب الأضرار لها ذلك أنه تم استحداث أنماط وأشكال جديدة من الجرائم، كالجرائم الإلكترونية أو الجرائم المعلوماتية، ومن هذه الجرائم إتلاف المعلومات والجرائم الواقعة على البرامج المعلوماتية، وجرائم القتل التي ترتكبها هذه الآلات وغير ذلك^٢.

كل ما تقدم وغيره الكثير يؤدي بصورة أو بأخرى على حقوق الأفراد وحرياتهم بداية من أبسط الحقوق الإنسانية كالحق في انتهاك الحياة الخاصة وصولاً إلى حقهم في الحياة، ولذلك فلا بد من إيجاد نظام عام عالمي لتقنين عمل الذكاء الاصطناعي وتنظيم تطوره على المستويين الوطني والدولي بما يتلاءم والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فالقوانين العالمية المرتبطة بحقوق الإنسان تكاد لا تخلو من القواعد العامة التي يمكن اللجوء إليها لتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي.

وعليه فلا بد من احترام القواعد القانونية التي تنص على حقوق الإنسان أو تلك التي تنظم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التشريعات الداخلية واجبة التطبيق لدى الدول بشكل كامل. ولذلك كله فمن الواجب على الدول عند إنشائها أو تطويرها لتقنيات الذكاء الاصطناعي من أن تلتزم بالأمور التالية:

١. ضرورة احترام وتقديس الاستقلالية التي يتمتع بها الإنسان ومنع أي انتهاك من الانتهاكات التي قد تصيب أي حقاً من حقوقه.

٢. إيلاء اهتمام خاص بالأفراد الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال وذوي الاحتياجات وغيرهم.

٣. ضرورة تصميم الاستراتيجيات المتعلقة بدمج القيم الأخلاقية والدينية والقائمة على احترام حقوق الإنسان في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

٢٧. الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، د. محمد أحمد سلامة مشعل، ص ١٥٣،

٢٨. باهي شريف أبو حصوة: التنظيم القانونية للذكاء الاصطناعي وفقاً لأحكام القانون الدولي بشأن حقوق الإنسان، باهي

شريف أبو حصوة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٦٠، العدد ٤، القاهرة، ٢٠٢٤، ص ١٢٠.

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث دراسة فاعلية الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان وقد تناولنا بحثنا من خلال الحديث عن الإطار النظري ومفاهيمي والذي حددنا من خلاله المقصود بالذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، ومن ثم التأثير الحاصل على حقوق الإنسان من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وقد توصلنا في النهاية إلى جملة من النتائج والمقترحات.

النتائج:

١. يعد الذكاء الاصطناعي شكلاً من أشكال التكنولوجيا التي سعت البشرية منذ القدم للوصول، ولها القدرة على أداء أعمال بشكل ذاتي، وأنها ممكن أن توفر للبشر فرص جديدة لتحسين حياتهم، وتمكينهم من الحصول على حياة كريمة بالحفاظ على حقوقهم الأساسية.
٢. يعد الذكاء الاصطناعي شكلاً جديداً من أشكال الحضارة الإنسانية، التي لا بد من أن تستخدم لخدمة الإنسان وللمحافظة على حقوقه وحياته الأساسية.
٣. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة خير ويمكن أن يكون له آثار سلبية على حقوق الأفراد وحياتهم.
٤. يستطيع الذكاء الاصطناعي الوصول إلى كميات هائلة من البيانات الشخصية ومعالجتها بسرعة مذهلة.
٥. الحاجة الماسة لإطار قانوني دولي لتنظيم الذكاء الاصطناعي اعتماداً على المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المقترحات:

١. تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال دمج القيم الأخلاقية والدينية بهذه التقنيات بصورة تؤدي للمزيد من الحماية لحقوق الأفراد وحياتهم.
٢. ضرورة إنشاء هيئات تكون مشكلة من الحكومات والمنظمات الدولية واللجان الفنية والتنظيمية المؤلفة من خبراء وعلماء من الأوساط الأكاديمية والمؤسسات المختصة تكون مهمتها التأكد من احترام تقنيات الذكاء الاصطناعي في احترام حقوق الإنسان وحياته.
٣. دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بكافة المراحل القانونية المرتبطة بالدعوى المدنية والجزائية واستخدام هذه التقنيات في الحصول على أدلة وفتيدها وكشف الباطل منها.
٤. الاهتمام بالبرامج والندوات والورش الدولية والوطنية التي تساهم في المحافظة على حقوق الإنسان الدولية من خلال استخدام الذكاء الصناعي في خدمة البشرية بالطرق الفعالة.
٥. إنشاء معاهدات دولية خاصة لتنظيم الذكاء الاصطناعي اعتماداً على المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
٦. دمج برامج الذكاء الاصطناعي في المدارس والجامعات من أجل تطوير قابليات الطلبة بهذا الجانب.
٧. إنشاء محكمة مختصة للنظر في جرائم الذكاء الاصطناعي

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان، مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ٢٤، السنة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢. باهي شريف أبو حصوة: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وفقاً لأحكام القانون الدولي بشأن حقوق الإنسان، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٦٠، العدد ٤، القاهرة، ٢٠٢٤.
٣. خالد محمد علي الفرس الكميم: الحماية الدولية لحق الإنسان في الحياة الخاصة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
٤. د. حاتم بكار: حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٥. د. سعيد خلفان الظاهري: الذكاء الاصطناعي "القوة التنافسية الجديدة"، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، العدد ٢٩٩، ٢٠١٧.
٦. د. سمر عادل شحاتة محمد: الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، حقوق طنطا، ٢٠٢٣، ص ٢٩٦.
٧. د. محمد أحمد سلامة مشعل: الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٧، ايلول ٢٠٢١.
٨. د. محمد عبد الظاهر: صحافة الذكاء الاصطناعي "الثورة الصناعية الرابعة وإعادة هيكلة الإعلام"، دار بدائل للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.
٩. سامية شهيبي قمورة وآخرون: الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول، دراسة نقدية وميدانية، الملتقى الدولي للذكاء الاصطناعي... تحد جديد للقانون، الجزائر، ٢٦-٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٨.
١٠. صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، ٢٠٢٢.
١١. سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الصناعي (دراسة مقارنة) اطروحة دكتوراه. جامعه كربلاء، كلية القانون، ٢٠٢٢.
١٢. عائشة يحيى شقفة: الحماية القانونية للمصنفات الناشئة على برامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، حزيران ٢٠٢١.
١٣. عبد الوهاب المسيري: إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، محور العلوم الطبيعية، سلسلة المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٨.

١٤. عمار ياسر محمد زهير البابلي: دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، أكاديمية شرطة دبي، المجلد ٢٩، العدد ١، كانون الثاني ٢٠٢١.
١٥. عوض معي الدين: الحماية الجنائية لحق الإنسان في حرمة حياته الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣.
١٦. غفران محمد إبراهيم هلال وآخرون: حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٩، العدد ٤، الاردن، ٢٠٢٢.
١٧. ميغال بن الصايغ: الدماغ لا يفكر، مقال منشور برسالة اليونيسكو للذكاء الاصطناعي وعود وتهديدات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، حزيران- أيلول ٢٠١٨. <https://courier.unesco.org/ar/articles/aldmagh-la>
١٨. هايدي عيسى حسن علي: حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي، معطيات ورؤى وحلول، جامعه الامارات العربية المتحدة، كلية القانون، مجلة الشريعة والقانون، المجلد ٣٥، العدد ٨٥، ٢٠٢١.
١٩. ياسين سعد غالب: أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
٢٠. المفوضية الأوروبية. اقتراح لائحة تحدد قواعد منسقة بشأن الذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي). <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory-framework-ai> تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٧/٢٩
٢٢. وزارة الذكاء الاصطناعي الإماراتية، استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي. حكومة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧.
٢٣. الاتحاد الأفريقي، استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠). مفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠٢٠.
٢٤. جامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٢٢.

List of Sources and References: In English

- 1-Ahmed Al-Rashidi: Human Rights, Concepts, International Center for Future and Strategic Studies, Issue 24, Year 2, Cairo, 2006
- 2-Bahi Sharif Abu Haswa: Legal Regulation of Artificial Intelligence in Accordance with the Provisions of International Human Rights Law, Journal of Legal and Economic Research, Volume 60, Issue 4, Cairo, 2024
- 3-Khaled Mohammed Ali Al-Fars Al-Kamim: International Protection of the Human Right to Privacy, A Comparative Study, PhD Thesis, Cairo University, 1989
- 4-Dr. Hatem Bakkar: Protecting the Accused's Right to a Fair Trial, Maaref Establishment, Alexandria, 1998
- 5-Dr. Saeed Khalfan Al-Dhaheri: Artificial Intelligence: The New Competitive Force, Center for Future Foresight and Decision Support, Dubai Police, Issue 299, 2017
- 6-Dr. Samar Adel Shehata Mohammed: Artificial Intelligence and Human Rights, Conference on the Legal and Economic Challenges and Prospects of Artificial Intelligence, Tanta University of Law, 2023, p. 296
- 7-Dr. Muhammad Ahmad Salama Mashal: Artificial Intelligence and Its Impact on Freedom of Expression on Social Media, Journal of Legal and Economic Research, Issue 77, September 2021
- 8-Dr. Muhammad Abd al-Zahir: Artificial Intelligence Journalism: The Fourth Industrial Revolution and Media Restructuring, Badil Publishing and Distribution House, Cairo, 2018.
- 9-Samia Shahibi Qamoura et al.: Artificial Intelligence Between Reality and Hope, A Critical and Field Study, International Forum on Artificial Intelligence: A New Challenge to the Law, Algeria, November 26-27, 2018.
- 10-Saber al-Haddam: Law in the Face of Artificial Intelligence, A Comparative Study, Master's Thesis in Private Law, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Morocco, 2022.
- 11-Salam Abdullah Karim, Legal Regulation of Artificial Intelligence (A Comparative Study), PhD Thesis, University of Karbala, College of Law, 2022.
- 12-Aisha Yahya Shaqfa: Legal Protection of Works Created by Artificial Intelligence Programs, Master's Thesis in Private Law, United Arab Emirates University, College of Law, June 2021.

13-Abdel Wahab El-Messiri: The Problem of Bias: An Epistemological Perspective and a Call for Ijtihad, Natural Sciences Axis, Islamic Methodology Series, International Institute of Islamic Thought, United States of America, 1998.

14-Ammar Yasser Muhammad Zuhair Al-Babli: The Role of Artificial Intelligence Systems in Predicting Crime, Dubai Police Academy, Volume 29, Issue 1, January 2021.

15-Awad Mohi El-Din: Criminal Protection of the Human Right to the Sanctity of His Private Life, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1983.

16-Ghufran Muhammad Ibrahim Hilal and others: Governance of Artificial Intelligence within the Provisions of International Human Rights Law, Journal of Sharia and Law Sciences, Volume 49, Issue 4, Jordan, 2022.

17-Miguel Ben Sayegh: The Brain Doesn't Think, an article published in the UNESCO Courier on Artificial Intelligence: Promises and Threats, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, June-September 2018. <https://courier.unesco.org/ar/articles/alldmagh-la>

18-Haidi Issa Hassan Ali: Human Rights in the Age of Artificial Intelligence: Data, Insights, and Solutions, United Arab Emirates University, College of Law, Journal of Sharia and Law, Volume 35, Issue 85, 2021.

19-Yassin Saad Ghaleb: Fundamentals of Management Information Systems and Information Technology, First Edition, Dar Al Manahj for Publishing and Distribution, Amman, 2012.

20-European Commission. Proposal for a Regulation Defining Harmonized Rules on Artificial Intelligence (AI Act). European Commission. (2021) <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory-framework-ai>, accessed July 29, 2025

21-Voigt, P., & Von dem Bussche, A. (2017). The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide. Springer. (p. 25.)

22-UAE Ministry of Artificial Intelligence, UAE Strategy for Artificial Intelligence. Government of the United Arab Emirates, 2017.

23-African Union, Digital Transformation Strategy for Africa (2020-2030). African Union Commission, 2020.

24-League of Arab States, Arab Strategy for Artificial Intelligence. General Secretariat of the League of Arab States, 2022.